

محضر عشاء عمل على شرف وبحضور
الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي
بفندق ماريوت القاهرة – قاعة عايده
الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠١٩

نظمت لجنة الزراعة والري بجمعية رجال الأعمال المصريين عشاء عمل على شرف وبحضور السيد الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي ، حيث عُقد اللقاء برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، والمهندس / علاء دياب - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية ، كما حضر اللقاء عدد من السادة ممثلي وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي من نواب الوزير ورؤساء المراكز البحثية التابعة للوزارة ، وعدد من المسؤولين الحكوميين ، وحضور السادة ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين بالقطاع ، ورجال الصحافة والإعلام ، وذلك في تمام الساعة السابعة مساءً يوم الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠١٩ ، بفندق ماريوت القاهرة – قاعة عايده ، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة:

الخريطة المستقبلية للإستثمار الزراعي في مصر في ظل ندرة المياه وتحقيق التوازن المطلوب
بين المردود الإقتصادي والأهمية الإستراتيجية والأثر المتوقع على حجم تجارة مصر من
المنتجات الزراعية "إستيراداً وتصديراً"

بدأ اللقاء بالترحيب بالسادة الحضور وتوجيه الشكر للسادة الرعاة والإعلاميين.

حيث بدأ المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية كلمته مرحباً بالسيد الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي وشاكراً له على قبوله الدعوة وتشريفه لهذا اللقاء الهام ، كما رحب بكافة الحضور من ممثلي الوزارة والمسؤولين الحكوميين وممثلي مجتمع الأعمال المصري ورجال الصحافة والإعلام ، وقد أكد سيادته علي أهمية فتح قنوات التواصل بين القطاع الخاص ووزارة الزراعة لتنفيذ خطط واستراتيجيات الدولة في مجالات الإستثمار والتصنيع الزراعي ، وقد أشار سيادته إلى أهمية وألوية قطاعي السياحة والزراعة للدخل القومي المصري ، حيث يشكلان النصيب الأكبر لمصادر العملة الأجنبية وهيكلا الصادرات المصرية .

ثم قام المهندس/علاء دياب - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية بإلقاء كلمته ، مرحباً بالسيد الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي ، وبالسادة الحضور ، وقد أشار سيادته إلى أن الإستثمار والتصنيع الزراعي لم يأخذوا الإهتمام الكافي من الدولة مثل القطاعات الأخرى بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع ، ثم أكد سيادته على رغبة مجتمع الأعمال المصري في فتح الباب أمام القطاع الخاص وتشجيعه للتعاون مع الوزارة والمساهمة لتحقيق اهداف الدولة في زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

ثم قام الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي بإلقاء كلمته، موجهاً الشكر لجمعية رجال الأعمال المصريين على دعوته لهذا اللقاء الهام مع ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وقد أشار سيادته إلى أن الزراعة المصرية يحكمها محددات رئيسية وهي (الأرض - المياه - التغيرات المناخية)، مؤكداً أن التغيرات المناخية تعد من أهم المحددات المستحدثة ضمن الاستراتيجية الزراعية، لما لها من تأثيرات مباشرة وخطرة على حركة التجارة وخريطة الاستيراد والتصدير في مختلف الدول، وخاصة أنه من المتوقع أن تزداد حدة التغيرات المناخية خلال السنوات القادمة.

وقد أشار سيادته إلى أن وزارة الزراعة حرصت خلال الموسم الشتوي على التعامل مع التغيرات المناخية من مختلف الجوانب وخاصة طرق مكافحة الآفات وذلك من خلال المعاهد البحثية المتخصصة حيث أن تغيرات المناخ قد تؤدي إلى ظهور آفات ثانوية بجانب تأثيراتها المختلفة على جودة المحاصيل والخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تحدث إن لم يتم متابعة تلك التغيرات بشكل علمي دقيق، كما أن التغيرات المناخية قد تغير أيضاً ملامح الخريطة الزراعية من حيث نوع المحاصيل والمناطق الزراعية وأساليب الزراعة وطرق الري والمكافحة وغيرها.

وقد أكد سيادته على أن استراتيجية الزراعة في مصر تعتمد بشكل أساسي على التوسع الرأسي من خلال الصوب الزراعية والزراعات الحديثة وإستنباط أصناف جديدة، بهدف تحقيق التوازن بين الإستثمار الزراعي وتشجيع التصنيع الزراعي والثروة الحيوانية والداجنة، وذلك من خلال الإهتمام بالمحاصيل الإستراتيجية لتلبية احتياجات الزيادة السكانية والسوق المحلي والتي تمتلك أكبر عائد إقتصادي والمحاصيل التصديرية لضمان زيادة مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات المصرية .

ثم أشار سيادته إلى أن ندرة المياه تعد من أهم العوامل المؤثرة بشكل كبير في كافة المجالات وخاصة في ظل الزيادة السكانية والتي تستنفذ جزء كبير من الموارد المائية، وهو ما يتطلب إستخدام اقتصاديات جديدة لترشيد المياه ومنها: تطوير منظومة الري الحقلية ومعالجة مياه الصرف الصحي والإتجاه نحو الري بالمواسير والتنقيط والري المحوري، إلا أن تطوير الري الحقلية والتحول إلى الري الحديث يتطلب فترات كبيرة قد تمتد لأعوام بالإضافة إلى التكاليف الباهظة وإعداد البرامج لتوعية الفلاحين بترشيد المياه واقناعهم بالدخول ضمن تكتلات لضمان تنفيذ المشروع بأقل تكلفة ممكنة، خاصة في ظل المقننات المائية التي حددتها وزارة الري وهي ٤ آلاف متر مكعب للفدان، حيث أن هناك تجارب ناجحة لري قصب السكر بالتنقيط وساهمت في تخفيض إستهلاك مياه الري في هذه الزراعات.

وقد أكد سيادته على أن تفتيت الحيازات الزراعية يعد أحد الأسباب الرئيسية لصعوبة تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلية والتوسع فيه، مشيراً إلى أن الأمل في التقدم التكنولوجي خاصة في تحلية المياه وإستخدام الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والبحث العلمي للتغلب على تلك الصعوبات، إلا أن الأبحاث العلمية تتطلب تعاون ودعم مالي كبير من القطاع الخاص والدولة.

وقد أشار إلى أن الأراضي الزراعية في مصر تقدر بنحو ٥,٧ مليون فدان أراضي قديمة و ٣ ملايين فدان أراضي جديدة، وقد أكد سيادته على أن مشروع المليون ونصف فدان من أكبر مشاريع التنمية الشاملة للأراضي المعتمدة بشكل أساسي على مفهوم التنمية المستدامة، كما أنه سيسهم في إقامة تجمعات صناعية وزراعية وتجارية جديدة، مشيراً إلى أنه نتيجة للزيادة السكانية حول العالم ستصبح الأراضي الزراعية في مصر بحلول عام ٢٠٥٠ من أغلي الأراضي .

وقد أكد سيادته في نهاية كلمته على مدى حاجة الدولة لأن يقوم رجال الأعمال بالإستثمار في مجال التصنيع الزراعي لأنه يحقق قيمة مضافة للناتج القومي ويقلل من الفاقد في السلع الزراعية كما أنه يسهم في حل مشكلة البطالة، مؤكداً على أن هناك فرص كبيرة وواعدة للإستثمار في مجال الثروة السمكية والداجنة، مشيراً إلى أن مشروع غرب المنيا ليس مجرد زراعة أراضي فقط ولكنه مشروع تنمية متكامل، حيث يوجد تنسيق كامل بين كافة الوزراء المعنيين كما تعمل الحكومة حالياً بروح الفريق من أجل وضع خريطة لإنتاج السلع الإستراتيجية التي تحتاجها الدولة، إضافة إلى وضع خطة للتسويق والتصنيع، وقد أكد سيادته على وجود برنامج وطني لإنتاج التقاوي في مصر من خلال مركز البحوث الزراعية، مشيراً إلى أهمية تعاون القطاع الخاص مع الوزارة في هذا المجال

ثم قام كل من:

• المهندس / عبد الحميد الدمرداش – عضو مجلس النواب المصري ورئيس المجلس التصديري
للحاصلات الزراعية

• المهندس / علاء دياب – رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية

بفتح باب الحوار والمناقشة، بين الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي والسادة

الحضور، والرد عليها وذلك على النحو التالي:

• تم التأكيد على أهمية تركيز الوزارة على ملف الإرشاد الزراعي لما له من أهمية قصوى في تطوير جودة ونوعية المحاصيل الزراعية وزيادة التوعية لدى المزارعين، حيث يمكن الإعتماد في تحقيق ذلك على محورين هامين وهما : (١) إستخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال عمل التطبيقات المدعومة بالصور والمعلومات على الهواتف المحمولة للمزارعين وإنشاء موقع إلكتروني للوزارة يقدم خدمات الإرشاد الزراعي (٢) اللجوء للمتخصصين بمجال الزراعة لتطوير المحتوى الفني لقناة مصر الزراعية ومعالجة أداؤها الإعلامي فيما يخص الإرشاد الزراعي، وهنا تم التأكيد على أن الوزارة ستقوم خلال الفترة المقبلة بالتعاون مع جمعية تنمية الصادرات البستانية HEIA في مجال الإرشاد الزراعي من خلال اللجوء للدراسات المتخصصة التي تقوم بها في هذا الشأن.

• تم التأكيد على ضرورة قيام الدولة بإتخاذ موقف حاسم تجاه تعنت وزارة الزراعة السعودية في الحظر المتكرر للحاصلات الزراعية المصرية خاصة وأن صادرنا للدول الأوروبية والأجنبية لم تتعرض للحظر لمجرد رفض شحنة أو شركة مصدرة غير ملتزمة، وذلك من خلال دعوة وزير الزراعة السعودي من قبل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي المصرية لعقد لقاء معه في القاهرة لتوضيح موقفها من قرار حظر إستيراد البصل من مصر، بالإضافة إلى ضرورة قيام الوزارة بتنفيذ رحلات وزيارات ميدانية للدول العربية، وتنظيم وفود لرجال الأعمال

والحفاظ على التواصل المستمر على المستوى الدولي حتي لا تتكرر هذه الأزمة مجدداً، إضافة إلى عمل زيارات لمختلف دول العالم للترويج للصادرات المصرية ومتابعتها في مختلف الاسواق.

- تم التأكيد من قبل الوزير على أن الوزارة لم تتلقي بعد أية مستندات رسمية أو وقائع مصورة حول شحنة البصل التي تم على أثرها قيام المملكة العربية السعودية بحظر إستيراد البصل من مصر، كما أن تقرير الملحق التجاري المصري بالسعودية قد أكد أن تلك العينات أخذت من الاسواق وليس من الميناء، وهو ما يعني أنه تم فحصها بعد حوالي ٧ أشهر وهي مدة كافية جداً لخلوها من أي متبقيات، كما أنه في حالة رصد أي تلوث فهو لا يتعدى نسبة ١٪، لذا فإن هذا الموقف السعودي لا يمكننا تفسيره بوضوح خاصة وأن هناك بعض الدول الأوروبية لم تقوم بأي حظر للدولة على الرغم من رفضها لبعض الشحنات التصديرية مثل البطاطس وانما قامت بحظر الشركة المصدرة فقط وليس الدولة وهو ما لا يعطي الحق للمملكة العربية السعودية في اتخاذ هذا الاجراء دون وقائع مثبتة او مستندات رسمية.

- تمت الإشارة إلى زراعة القطن المصري وهل ستقوم الدولة بإعادة تجربة تحديد سعر ضمان لمحصول القطن، وهنا أشار السيد وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي إلى تجربة مجلس الوزراء لتحديد سعر الضمان للقطن، حيث أجمع المهندس / شريف إسماعيل - رئيس مجلس الوزراء السابق مع مجموعة من شركات المصدرين وقد قرر سيادته تحديد سعر ضمان مخفض للقطن طويل التيلة بتخفيض ١٢٪، ولكن جميع الشركات لم تلتزم بالسعر المتفق عليه.

- تم التساؤل حول حجم تجربته زراعه الاقطن القصيره و التي تم تداولها إعلامياً، وهنا تم التأكيد على أن مساحات زراعة القطن المصري ستتم بناء على الإحتياجات الفعلية ومن المتوقع ألا تزيد عن ٢٠٠ الف فدان، كما تمت الإشارة من قبل الوزير إلى أنه قد تم تأجيل زراعة أصناف قصيرة التيلة حماية للقطن المصري من الخلط بالتلقيح، مؤكداً على أنه اذا ما تم زراعة بعض المساحات العام القادم فقط سيتم زراعتها بشكل محدود جداً في المناطق الصحراوية ولن يتم زراعتها بعد ذلك، مشيراً إلى أن القطن المصري طويل التيلة يتعرض لمحاولات لتدميره لصالح زراعة أصناف أخرى .

- تم التساؤل حول مستقبل زراعة المحاصيل الزيتية في مصر، وهنا أكد السيد الوزير على أن مصر أمامها فرصة كبيرة في مجال زراعة الزيتون حيث تحتل حالياً المركز الثاني عالمياً في إنتاج زيتون المائدة، مشيراً إلى أن القطاع الزراعي في مصر يسعى حالياً إلى تحقيق مركز في مجال إنتاج زيت الزيتون.

- تم التأكيد من قبل الحضور على ضرورة تطبيق حق الإنتفاع للأراضي الزراعية بشكل واضح، بحيث يمكن تحقيق النفع لكل من القطاع الخاص والدولة.

- تم التساؤل حول الأسعار الإسترشادية لمحصول القمح، وهنا أكد السيد الوزير أن وزارة التموين والتجارة الداخلية هي الجهة المنوط بها تحديد سعر القمح وأنه قد تم بالفعل تحديد سعر القمح المنزرع وسيتم الإعلان عنه خلال أيام، مشيراً إلى أن سعر القمح هذا العام مجزي جداً للمزارعين وتم إحتسابه وفقاً لمتوسطات الأسعار العالمية، كما أشار إلى أن المساحة المنزرعة من القمح تقدر ب ثلاثة وربع مليون فدان.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على ما يلي من توصيات :

- إنشاء لجنة مشتركة تضم أعضاء من جمعية رجال الأعمال المصريين ولجنة الزراعة بمجلس النواب المصري ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، لعمل لقاءات دورية مع المصدرين والمستوردين الزراعيين لمتابعة والتعرف على المشاكل التي تواجه الصادرات والاستثمار الزراعي خاصة في ظل ما نواجه من تحديات مائية ومناخية جديدة قد تؤثر علي حركة التجارة استيراداً وتصديراً .
- التنسيق فيما بين وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي والقطاع الخاص للقيام بزيارات خارجية لوفود من القطاع الخاص والوزارة تستهدف متابعة موقف الصادرات الزراعية خاصة في الدول العربية والإفريقية، ولتسهيل نفاذ الحاصلات الزراعية إلى مختلف الدول ومتابعة المشاكل التي تتعرض لها وكيفية التغلب عليها.
- تقوم الجمعية بعد إنتهاء اللقاء بإرسال كافة الأسئلة والإستفسارات الواردة من قبل الحضور إلى الدكتور/ عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي، بهدف الرد عليها من قبل الوزارة.

وفي نهاية اللقاء قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية والمهندس / عبد الحميد الدمرداش - عضو مجلس النواب المصري ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، والمهندس / علاء دياب - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية بشكر الدكتور / عز الدين أبو ستيت - وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي على حضوره لهذا اللقاء الهام ومشاركته الفعالة وكذلك شكر جميع السادة الحضور والرعاة على حسن المشاركة .